



بيان صحفي: لاهاي، في 23 كانون الثاني/يناير ٢٠٢٥

## بيان صادر عن مكتب جمعية الدول الأطراف دعماً لاستقلالية المحكمة الجنائية الدولية وحيادها

يُعرب مكتب جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي عن قلقه البالغ إزاء إصدار الأوامر التنفيذية أي تدابير تتعلق بعقوبات ضد المحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة") وموظفيها، بالإضافة إلى الأفراد والجهات الذين يقدمون يد المساعدة لها في مجال التحقيق مع بعض الأفراد أو الكيانات أو اعتقالهم أو احتجازهم أو ملاحقتهم قضائياً.

ومن شأن فرض العقوبات أن يُعرقل بشكلٍ كبير سير التحقيقات الجارية في الحالات جميعها وغيرها من أنشطة المحكمة وأن يُعرّض سلامة الضحايا والشهود والأفراد المشمولين بالعقوبات للخطر.

ويُعرب المكتب عن أسفه حيال أي محاولات تهدف إلى تقويض استقلالية المحكمة ونزاهتها وحيادها. كما يُعيد التأكيد على التزامه الثابت بدعم المبادئ والقيم التي أرسيت في نظام روما الأساسي والدفاع عنها والحفاظ على نزاهتها دون أن تتنيه التهديدات أو التدابير التي تستهدف المحكمة ومسؤوليها وموظفيها والمتعاونين معها.

ويُمثل نظام روما الأساسي التزاماً دولياً بإنهاء الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم التي تهم المجتمع الدولي بأسره. ويُعدّ الحفاظ على نزاهة المحكمة، بما في ذلك استقلالها القضائي والادعائي، أمراً جوهرياً للاضطلاع بمهامها بنجاح بُغية ضمان المساءلة عن تلك الجرائم وتحقيق العدالة للضحايا على قدم المساواة.

ويُشدّد المكتب على أنّ جمعية الدول الأطراف تقف بحزم إلى جانب المحكمة الجنائية الدولية ومسؤوليها المنتخبين وموظفيها والمتعاونين معها. كما يُشدّد على أهمية المحكمة في الدفاع عن العدالة الدولية ويدعو الدول والمنظمات الدولية والمجتمع المدني جميعهم إلى احترام استقلاليتها ونزاهتها.

ويتألف مكتب الجمعية من رئيس ونائبين للرئيس وثمانية عشر عضواً تنتخبهم الجمعية لمدة ثلاث سنوات. ويتخذ المكتب طابعاً تمثيلاً يهدف إلى تقديم المساعدة إلى الجمعية في أداء مهامها والاضطلاع بمسؤولياتها.

\*\*\*